كلمة البرنامج اليمني للتعامل مع الألغام فيما يتعلق بالمسائل المعنية لمساعدة الضحايا ١٧ - ٢٠ يونيو –٢٠٢٥م
اجتماعات ما بين الدورات
(اتفاقية حضر الألغام المضادة للأفراد)

١٧- ٢٠ يونيو ٢٠٢٥م

سيدي الرئيس الحضور الكرام، نود ان نشير الى بياننا هذا بأن كارثة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب وغيرها من القذائف المنفجرة والغير منفجرة وكذا العبوات الناسفة في بلادي نتج عنها ضحايا واصابات وحوادث في مختلف محافظات عموم اليمن.

هناك تقدم ولكن ليس بالمستوى المطلوب نظراً لتحديات كثيره تواجه الحكومة اليمنية في مجال مساعدة الضحايا علماً بأن هناك تقدم محدود مع مختلف أصحاب المصلحة من خلال وضع خطط العمل بواقع زمني محدد إضافةً الى عمليات التسجيل للضحايا.

سيدي الرئيس لقد قمنا بالرفع ضمن تدابير الشفافية للمادة السابعة من الاتفاقية خلال شهر ابريل من هذا العام بالتحديثات الواردة لدينا في المسائل المعنية بمساعدة الضحايا.

ان اجمالي الضحايا في الوقت الحالي التي تم تسجيلهم وتحديث بياناتهم خلال العام ٢٠٢٤م هو الـ ٤٧٦ ضحية ما بين قتلى وجرحى كالتالي: (نساء ٧٠، رجال ٣١٥، أطفال اناث ٢٠، أطفال ذكور ٧١) وتسجل عدد ١٩٨ حادث.

لا يوجد أي مسح للضحايا على المستوى الوطني، ولكن يتم تسجيل الضحايا لدينا من خلال بعض المؤسسات وفرق الاعمال المتعلقة بالألغام، وللعلم بأن الرقم الفعلي للضحايا أكبر من هذا بكثير نظرا لعدم إمكانية الوصول والتحديات الأمنية في هذا السياق.

أن التحديات التي تواجه اليمن في مسائل مساعدة الضحايا كالتالي:

١. توقف الدعم الدولي المقدم للمركز التنفيذي للتعامل مع الألغام مما تسبب في توقف بعض الأنشطة مؤدية الى ارتفاع في اعداد الإصابات والضحايا.
٢. حجم المناطق الملوثة واستمرارية النزاع في بعض المناطق.
٣. شحة الموارد.
٤. وجود ضحايا في أماكن يصعب الوصول إليهم نتيجة لإمكانية الوصول والوضع الأمني.
٥. عودة بعض النازحين الى قراهم الملوثة نتيجة للوضع الاقتصادي مما يتسبب في وقوع إصابات وضحايا.

فيما يتعلق بالتحديثات في مسائل التنفيذ، فنود التأكيد بانه تم مراجعة وتحديث مسودة المعايير الوطنية ذات الصلة والتي تتعلق بمسائل الدعم الطبي، نظراً لشحة الموارد فأن التدريبات المتقدمة في مسائل دعم الحياة كانت محدودة.

هنالك تنسيق مع مراكز الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل بالرغم من التحديات القائمة الناتجة عن الظروف الاقتصادية

فيما يتعلق بالأجراء رقم ٣٢ حتى ٣٩ فنود ان نبدي تأكيدنا على وجود جهة تنسيق وطنية لمساعدة الضحايا، وتنسيق بين الوزارات على مستوى محدود، كما يوجد افتقار إلى خطة عمل وطنية شاملة، وتمويل كافٍ، وإدماج منهجي للناجين. وبالرغم من وجود بعض الدمج لاحتياجات الضحايا في سياسات الصحة والإعاقة، إلا أن الجهود لا تزال مجزأة وتفتقر إلى الموارد، مع وجود توافق جزئي فقط مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب استمرار الاوضاع والتحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة اليمنية.

سيدي الرئيس: نأمل ونتطلع الى الدعم السخي من الأشقاء والأصدقاء في الدول المانحة والشركاء والمنظمات الإنسانية في مجال مساعدة الضحايا من خلال تقديم الرعاية الصحية وأعاده تأهيلهم ودمجهم في المجتمع المدني وهذا يتطلب الى وقوف الجميع في مضاعفة جهودهم ودعم اليمن في مجال مساعدة الضحايا ولاسيما في الاسهام باستمرارية الدعم التقني لهذا السياق.

واخيراً اسمح لي سيدي الرئيس ان اتقدم بالشكر الجزيل اليكم ومن خلالكم الى الدول والمنظمات غير الحكومية التي دعمت وتعمل على دعم الحكومة اليمنية للتغلب على تلك التحديات والذي سيسهل على حكومة اليمن في مجال مساعدة الضحايا.

وتقبلوا جزيل الشكر،،،

الحكومة اليمنية

١٧-٢٠ يونيو ٢٠٢٥م